المجلة السياسية والدولية

اسم المقال: الدور الأقليمي التركي للمدة من 2002 الى 2010
اسم الكاتب: م.د. مصطفى جاسم حسين
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/2128
تاريخ الاسترداد: 2026/11/02 05:41 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من الصفحة الخاصة بالمجلة السياسية والدولية على موقع المجلات الأكاديمية العلمية العراقية ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

الدور الأقليمي التركي للمدة من ٢٠٠٢الى ٢٠١٠

المدرس الدكتور
مصطفى جاسم حسين(*)

المقدمة :

لقد وفر انتهاء الحرب الباردة فرصة سانحة لتركيا من أجل تطوير و تعديل توجهات سياستها الخارجية ، على وقع ديناميات البيئة العالمية المتحولة عقب تفكك الاتحاد السوفيتي،سيما أن عدم تبلور نظام عالمي جديد تتفرع عنه أنظمة أقليمية فرعية جديدة،كانت السبب وراء ظهور تهديدات أمنية جديدة لتركيا في المحيط الجيو- سياسي الشامل،كالشرق الاوسط و البلقان و القوقاز ،الامر الذي أملى على المؤسسة السياسية الحاكمة في تركيا ،بضرورة صياغة مقاربة جيو – ثقافية تعمل على توظيف تأريخها الامبراطوري العثماني و ميزات موقعها الجيو سياسي المحوري كرصيد أيجابي في مرحلة أعادة بناء نظرية سياسية جديدة للدولة.

فالمتتبع لمسارتطور السياسة الخارجية التركية بعد أنتهاء الحرب الباردة ،يجد تغييرا يكاد يكون جوهرياعما كانت عليه أبان الحرب الباردة ، والذي أريد لها أن تكون سدا منيعا تجاه النفوذ السوفيتي، اما وبعد تفكك الاخير فقد أنفتحت فجأة أمام تركيا عوالم جديدة من البلقان الى القوقاز و اسيا الوسطى مرورا بالشرق الاوسط، وبرزت مقاربات سياسية جديدة تهدف الى أستلهام الصيغة العثمانية المتعددة القوميات الاثنية للتصالح مع أرث تركيا الاسلامي و العثماني في الداخل كما في الخارج ،وفي أطار هذا المفهوم السياسي الجديد الذي أعاد التوازن الى علاقات تركيا الاقليمية بعدما كانت مهملة بسبب تركيزها المفرط على العلاقات بالغرب و الولايات المتحدة الامريكية تحديدا ،والتي وجدت أوضح تعبير لها مع فوز حزب العدالة و التنمية بالأنتخابات البرلمانية عام حتى عام – مدة البحث – حيث بعدها أخذت السياسة الخارجية التركية تنحى منحى مختلف مما يجعلها خارج أهتمام هذه الدراسة .

ومن الجدير بالذكر أن التعريفات الجديدة للسياسة الخارجية التركية لم تبق حبيسة أطرها النظرية بل وجدت فرصتها للتطبيق و التفعيل و أحرزت نجاحات بارزة و ملموسة سيما بعد فوز حزب العدالة و التنمية برئاسة رجب طيب أردوغان، وهو ما عكستها علاقاتها مع الدول العربية التي باتت ترتكز على أرضية تضامنية ذات محور تعاوني بعد أن كانت تخيم عليها أجواء العداء و النزاع.كما تسعى الى تبني مقاربة متعددة الابعاد ،حيوية و مستديمة تجاه كل الاقاليم الجغرافية المرتبطة بها، حيث تتبوأ تركيا و على نحو غير مسبوق موقعا مركزيا على مسرح الحراك الدبلوماسيفي منطقة الشرق الاوسط ،بينما تدفع القوة الناعمة و المصداقية التي تتمتع بها

(*) كلية العلوم السياسية–الجامعة المستنصرية.

تركيا،دول المنطقة للعمل معها بشكل منسق على حل المشاكل الاقليمية وهو ما ساهم في تبلور دور أقليمي فاعل و مؤثر في المجال الحيوي التركي سيما بعد تبلور سياسة خارجية تهتدي بمبادىء جديدة غير تلك التي سارت عليها قبل عام

فرضية البحث:

ان الفرضية التي يسعى البحث الى اثباتها هي ان السياسة الخارجية التركية شهدت تغييرا جوهريا عقب أنتهاء الحرب الباردة التي وفرت لها فرصة الاهتمام والانفتاح على عوالم و مناطق نفوذ جديدة غير تلك التي هيمنت و استاثرت بها أبان الحرب الباردة ولاسيما أتجاه الغرب عموما والولايات المتحدة الامريكية خصوصا بعد عدة محاولات فاشلة منيت بها لطلب العضوية في الاتحاد الاوربي مما دعا بها لأن تنحو منحى تعويضيا عكسها منهجها الجديد من أجل تعويض الانخفاض النسبي في قيمتها الاستراتيجية التي سببتها ظروف وتداعيات أنتهاء الحرب الباردة ،والتي قام حزب العدالة التنمية منذ فوزه بالانتخابات البرلمانية عام بمحاولة ترجمة تلك السياسة الى واقع ملموس ومختلف عما كانت عليه قبل عام .

أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث في توضيح وأبرأز معالم التغيير التي شهدتها السياسة الخارجية التركية بعد تسلم حزب العدالة والتنمية سدة الحكم في تركيا عام ،فكما معلوم أن تركيا وطيلة الحرب الباردة ادت دورا وظيفيا لصالح المعسكر الغربي بل أنها تكاد تكون الدولة الاسلامية الوحيدة العضو قي حلف الاطلسي مما جعلها بالتالي اسيرة للسياسة الخارجية للحلف ،أما و بأنتهاء الحرب الباردة أنتهت مبررات تلك السياسة سيما بعد تفكك الاتحاد السوفيتي لتنفتح أمامها مناطق جديدة مثلت تأريخيا أرثا حضاريا و تأرخيا لها في محاولة منها لأعادة أنتاج النفوذ العثماني بأسلوب وادوات جديدة ترقى الى سعيها لأداء دور أقليمي ومحوري جسدتها وعكستها رؤى ومدركات حزب العدالة والتنمية للمرحلة الجديدة .

منهج البحث :

من أجل رصد وتتبع أبعاد الدور الاقليمي التركي الآخذ بالتبلور و التنامي بعد تولي حزب العدالة والتنمية لمقاليد السلطة في تركيا منذ عام يقتضي أعتماد منهج التحليل النظمي كون التغيير الذي طرأ على السياسة الخارجية التركية ما كان له يحدث لولا تغييرا حدث على المستوى الداخلي – البيئة السياسية لداخلية –الى جانب المنهج الوظيفي ،كون التغيير الذي طرأ على السياسة الخارجية التركية حدث لتحقيق غاية معينة وبالتالي لم يكن عبثيا وأنما كان واعيا و مخططا له الى جانب المنهج التأريخي للأستعانة به عند كلما أستدعت ضرورة المقارنة بين السياسة الخارجية التركية قبل وبعد فوز حزب العدالة و التنمية بالانتخابات البرلمانية عام .

هيكلية البحث:

توزع البحث على أربعة مباحث رئيسة فضلا عن المقدمة و الخاتمة. فالمبحث الاول: تناول أهم مرتكزات السياسة الخارجية التركية في حين تناول المبحث الثاني:السياسة الخارجية التركية تجاه الدول العربية : لذي أنقسم بدوره الى ثلاثة مطالب: الاول تناول السياسة الخارجية التركية تجاه العراق بعد عام المطلب الثاني تناول السياسة الخارجية التركية تجاه سوريا ،والاخير اهتم بموقف تركيا من الصراع الفلسطيني الاسرائيلي. اما المبحث الثالث فقد تناول السياسة الخارجية التركية تجاه اسيا الوسطى والقوقاز. في حين كان المبحث الرابع بعنوان السياسة الخارجية التركية تجاه أيران أضافة الى قائمة بالمصادر.

المبحث الأول : مرتكزات السياسة الخارجية الجديدة

تبنت السياسة الخارجية التركية مقاربة جديدة تقوم على عدة مباديء كونت بمجموعها نظرية سياسة مثلت أنقطاعا لما كان سائدا في المدة التي سبقت تولي حزب العدالة والتنمية الحكم في تركيا عام)لتي أستندت على فهم جديد للبيئتين الأقليمية والدولية على حد سواء ، فضلا عن متغيرات البيئة السياسة الداخلية التركية والتي افرزت توجها أسلاميا قويا لدى الرأي العام التركي ما جعل قادة حزب العدالة و التنمية أمام مهمة الاستجابة السريعة و المسؤولة له والتي تمثلت بقيامه بأنجازات كبيرة و متعددة على صعيد الحياة اليومية للمواطن التركي مما جعلته يبادر الى تجديد الولاية لحزب العدالة والتنمية لمرة ثانية و أخرى ثالثة عام) ،فقد أستطاع الحزب أن يحقق ما يشبه المعجزة الاقتصادية والتي تمثلت بعض مظاهرها في أنخفاض نسبة التضخم من % قبل تولي العدالة والتنمية الحكم الى أقل من % %حاليا رغم الازمة المالية العالمية ،و أرتفاع متوسط دخل الفرد من حوالي ثلاثة آلاف دولار الى ما يقارب العشرة آلاف دولار وتحقيق معدل نمو منتظم في الناتج المحي الاجمالي قارب ال % سنويا، الامر الذي رفع من مرتبة الاقتصاد التركي حتى أصبح يتبوأ المرتبة السادسة عشرة على المستوى العالمي والسادسة أوربيا[1].

أن النجاحات التي حققها حزب العدالة والتنمية على الصعيد الداخلي جعلته يتطلع ويرنو الى أستثمارها على الصعيد الخارجي ،مما يعيد الى ألاذهان مرة أخرى الحقيقة القائلة بوجود ترابط وتفاعل بين البيئتين الداخلية والخارجية. التي جعلت صانع القرار السياسي يبادر الى وضع مجموعة مباديء مثلت اسس العمل السياسي الخارجي كما جسدها منظر السياسة الخارجية التركية الدكتور أحمد داوود أوغلو في كتابه العمق ألأستراتيجي وهي[2]:

- محاولة حل المشكلات والازمات العالقة بين تركيا وجيرانها أو ما يسمى ب"تصفير المشكلات " وبالتالي أخراج تركيا من صورة البلد المحاط بالمشكلات، الدخول في صورة البلد ذي العلاقات الجيدة مع الجميع وهو ما جعل السياسة الخارجية التركية تتمتع بقدرة عالية من المرونة لاحقا.
- التوفيق بين الحريات و الامن.

---

[1] **ياسر أحمد حسن ،تركيا : البحث عن المستقبل ،القاهرة ،مكتبة الاسرة ،) : .**

[2] **احمد داوود أوغلو ،تركيا و الديناميات الاساسية للشرق الاوسط،شؤون الشرق الاوسط ،بيروت :مركز الدراسات الاستراتيجية ،العدد ،خريف) .**

- أتباع سياسة خارجية متعددة الابعاد و المسالك : ففي الظروف الدولية المتحركة لا يمكن الركون الى سياسة ذات بعد واحد.
- تطوير الاسلوب الدبلوماسي وأعادة تعريف دور تركيا في الساحتين الاقليمية و الدولية : وهو مايجعل منها أن لا تكون "بلدا حسرا" يصل بين الاطراف ، وأنما "بلدا مركزا"
- الأنتقال من السياسة الجامدة و الكمون الدبلوماسي الى الحركة الدائمة و التواصل مع كل البلدان المهمة لتركيا .

هذه أهم ما أستندت اليه السياسة الخارجية التركية من اسس منذ عام حين فاز حزب العدالة و التنمية لأول مرة بالانتخابات البرلمانية التركية والتي لم تكن حبيسة أطرها النظرية وأنما وجدت مجالها للتطبيق وهو ما سنلاحظه في مفردات المباحث التالية[٣].

المبحث الثاني: السياسة الخارجية التركية تجاه الدول العربية

الراصد لحركة العلاقات التركية – العربية بشكل عام والدول التي تقع في الجنوب و الجنوب الغربي لها بشكل خاص ،يجد أنها أخذت تتشكل و تتأسس على أرضية عقلانية أكثر من أي وقت مضى والتي أملتها أستحقاقات و ظروف ما بعد الحرب الباردة بشكل عام والتغيير الذي طرأ على البيئة المحلية التركية والمتمثل بفوز حزب العدالة و التنمية بالأنتخابات العامة عام الى جانب التغيير الذي طرأ على البيئة الاقليمية، بشكل خاص ولعل في مقدمة هذه العوامل والظروف) هو التغيير الذي طرأ على المدركات الذهنية التي بدا يتحلى بها صانع القرار السياسي التركي بشكل أساسي والتي تتمحور حول ضرورة تجاوز الترسبات السايكولوجية الماضية ترسيخ الوعي بمصير أقليمي مشترك، الحفاظ على علاقات بينية متوازنة، والتي وجدت أوضح تجسيد لها مع وصول حزب العدالة والتنمية الى سدة الحكم في تركيا عام . وللوقوف على أهم معالم التغيير التي طرأت على السياسة الخارجية التركية تجاه المنطقة العربية بعد تولي حزب العدالة و التنمية للسلطة في تركيا ، سوف ينقسم المبحث الى ثلاثة مطالب أساسية:

المطلب الاول: السياسة الخارجية التركية تجاه العراق

أبتداءا تجدر الاشارة الى أن أمتناع تركيا من توفير التعاون المطلوب من واشنطن تمهيدا لغزو العراق عام ، لم يكن قرارا جريئا فحسب ،بل " ساعة الحقيقة " أن لم نقل بدأ مشهد التغيير بالنسبة الى الاتجاهات الجديدة للسياسة الخارجية التركية في ظل حكومة أردوغان – غول . فقد أثار القرارغالبية الاتراك لكونه أبعد

---

[3] **Hugh Pope;the Sons of The Conquerors: Rise of Turkic World ;Overlook Press; NeW York;May 2005;p 45**.

البلاد عن التورط في ألتزام عسكري يعيد فتح جروح الذاكرة الجماعية المضطربة للسنوات الاخيرة لأنهيار الامبراطورية العثمانية — [٤].

وبلا شك بأن القرار المذكور قد لاقى أستحسانا و تأييدا شعبيا واسعا في حينه ،مما يؤكد وجود رأي عام فاعل في دولة تساهم المصالح الاقتصادية الخارجية في توسيع قاعدة صوغ السياسة الخارجية وفي رفد هذه العملية بعناصر جديدة من رأي عام واسع يتشكل من الاهداف الاقتصادية و التجارية الذي يطلبه رجال الاعمال و أصحاب الشركات التجارية[٥].

وهذا ما وجد أوضح تعبير له بعلاقات تركيا مع العراق بعد عام حيث أنفتحت تركيا على العرق أقتصاديا ، بأعتمادها نهجا قد يكون أكثر أستدامة من خلال تبنيها القوة الناعمة والتي تعني تحقيق النفوذ من خلال الثقافة و التعليم و التجارة وهذا ما أكده القنصل التركي في أربيل بقوله :لا يحاول أحد أن يستحوذ فجأة على العراق او جزء منه لكن نحاول أن نحقق تكاملا مع هذه الدولة، الطرق وخطوط السكك الحديدية والمطارات والنفط وأنابيب الغاز.. سيكون هناك تدفق من المواطنين والبضائع بين جانبي الحدود ،حيث تعبر شاحنة تحمل مواد بناء تركية و ملابس و آثاث و أغذية .....و كل شيء يمكن أن يعرض في الاسواق العراقية . حيث هناك أكثر من .. شركة تركية عاملة في العراق و هذا يعكس حجم التبادل التجاري بين الدولتين الذي وصل الى مليار دولار عام ، و يتوقع بعض المسؤولين الاتراك ،أن يصبح العراق خلال العامين أو الثلاثة القادمة ،أكبرسوق أمام الصادرات التركية [٦].

ففي عالم يقوم على الاعتماد المتبادل لايمكن حل كثير من المشاكل بشكل منفرد ،و لأجل ذلك لا بد من أن تتعاون تلك الدول في عدة مجالات و منها المجال الاقتصادي غير أن السياسة الخارجية التركية لا تهدف فقط الى تحقيق "تصفير المشاكل مع الجيران"على حد ما يقوله وزير الخارجية التركي أحمد داوود أوغلو، بل الى تحقيق أقصى قدر من التعاون . وفي هذا الاطار تم الاتفاق على تأسيس مجلس أستراتيجي مع كلا من العراق و سوريا على نحو متزامن عام ،وعقد أجتماعات مشتركة لمجلسي الوزراء مرتين على الاقل سنويا ،يمكن أن يحقق أكبر قدر من التكامل الاقتصادي . ويشار في هذا الصدد الى أنه تم توقيع . أتفاقية بين تركيا و العراق تغطي مجموعة واسعة من المجالات ،كالامن و الصحة و النقل و الطاقة على سبيل المثال[٧].

واما على الصعيد الامني – السياسي ، فأن تركيا قد بادرت قبيل أندلاع الحرب على العراق بعقد قمة دول الجوار العراقي في . كانون الثاني . وقد تم التأكيد خلال هذا الاجتماع على مسألتين

---

[4] **عمر تشبينار حول توجهات العثمانية الجديدة في سياسات تركيا في الشرق الاوسط:بين الكمالية و العثمانية الجديدة،أوراق كارنيغي،مؤسسة كارنيغي،مركز الشرق الاوسط ، العدد . ،ايلول . . .**

[5] **انتوني شديد،تركيا توسع نفوذها من أقصى شمال العراق الى جنوبه....و أدواتها السياسة و الاقتصاد و الثقافة،صحيفة طريق الشعب ،بغداد ،العدد ،الاحد 5كانون الثاني، .... 5.**

المصدر نفسه اعلاه، .

[7] **ميشال نوفل،عودة تركيا الى الشرق،بيروت،الدار العربية للعلوم ناشرون ، .... .**

أساسيتين : الاولى ،أن هذه المبادرة سوف تستمر الى أن يتحقق الاستقرار في العراق ،و الثانية : تبلورت وللمرة الأولى بنية دينامية– مؤسساتية من داخل المنطقة لمناقشة المشكلات التي تعصف بها ،و يكمن

العنصر الدينامي في هذه العملية في وجود دول ذات مصالح وأفكار مختلفة بعضها عن البعض الاخر في كثير من القضايا، والتي تمكنت بالرغم من ذلك ،من أدارة هذه العملية من خلال تشكيل منتدى لحل المشكلات و الازمات . وباتت آلية دول جوار العراق التي تضم بالاضافة الى تركيا والسعودية ومصر و أيران و الاردن و البحرين و العراق وسوريا و الكويت،مؤسسة أقليمية تعمل بصورة منتظمة على مستويات عدة أمنية و سياسية[٨].

أن دور تركيا الايجابي في العراق لم ينحصر على مستوى الدولة العراقية ،بل أمتد الى كافة المجموعات و الفصائل ذات الفاعلية و التأثير داخل البلاد ،فعلى سبيل المثال ،أحرزت تركيا نجاحا في مبادرتها للدفع بالمجموعات السنية الى الأسهام بالعملية السياسية ،ولاتزال تركيا تواصل جهودها الاقليمية في هذا المجال . وتم تبادل الزيارات الرسمية بين مسؤولي كلا البلدين في أعلى المستويات فعلى سبيل المثال قام الرئيس العراقي السيد جلال الطالباني بزيارة رسمية لأنقرة في آذار .... وذلك بدعوة من نظيره التركي عبد الله غول الذي أكد على ضرورة تعميق العلاقات بين بغداد و أنقرة في مواجهة التهديد الذي يمثله حزب العمال الكردستاني للعلاقة بين الطرفين كما تم تعيين مبعوث تركي خاص للعراق هو مراد أوزليك من مناقشة القضايا العالقة مع حكومة كردستان العراق .وفي تموز .... قام رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان بزيارة تأريخية لبغداد هي الاولى من نوعها لمسؤول تركي منذ . عام .وقد نجح أردوغان خلال الزيارة في الحصول على موافقة الحكومة الاتحادية برئاسة السيد نوري المالكي على التصدي لحزب العمال الكردستاني[٩] .

كما قام الاخير بزيارة تركيا مرتين والتي تناولت عدة ملفات أستراتيجية ومنها تأكيد الجانب التركي بأن العمليات العسكرية التي يقوم بها الجيش التركي لملاحقة افراد حزب العمال الكردستاني ،لا تحمل أية نوايا عدائية تجاه العراق وأنها تقتصر على ضمان أمن تركيا الداخلي . ومن أجل أعطاء زخم أكثر للمستوى الذي بلغته العلاقات بين الجانبين فقد قام رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان بزيارة ثانية للعراق في . ---

.... بغية تأكيد ما تم الاتفاق عليه في جميع الملفات السياسية و الامنية والاقتصادية –التجارية ،مما يؤكد الثقل و التأثير و النفوذ الذي باتت تتمتع به تركيا على المستوى الاقليمي سيما بعد تبنيها لمقاربة جديدة في تأسيسها لسياسة خارجية متحررة من ضغوط و كوابح الحرب الباردة من أجل أعادة أنتاج ليس لدور تركي فاعل و مؤثر فحسب وأنما تحويل تركيا من دولة هامشية أبان الحرب الباردة الى دولة مركزية لايمكن اغفالها في أية ترتيبات أقليمية قادمة[١٠].

---

[8] Hiam Malka ,Turkey and the Miedl East :Rebalancing Interests ,in 'turkey's Evolving Dynamics'' ,report by CSIS ,March 2009 ,p. 4.

[9] مصطفى اللباد ،تركيا و العرب،شروط التعاون المثمر،في كتاب:تركيا بين تحديات الداخل و رهانات الخارج، مجموعة باحثين ،تحرير محمد عبد العاطي،بيروت ،الدار العربية للعلوم ناشرون، ....3 3 .

[10] ميشال نوفل ،مصدر سبق ذكره،ص 3 .

المطلب الثاني: السياسة الخارجية التركية تجاه سوريا

منذ تأسيس الجمهورية التركية كانت العلاقات مع سوريا سيئة بسبب عدد من الملفات الخلافية ،مثل ضم تركيا لواء الاسكندرونة عام .... و الاصطفاف المتناقض لتلك الدولتين خلال الحرب الباردة ،و علاقاتها مع أسرائيل العدو الرئيس لسوريا فضلا عن النزاع حول المياه وغيرها من القضايا العالقة .الأ أنه ومنذ عام .... بدأت العلاقات بينهما تأخذ منحى آخر وأخذت بالتحسن التدريجي بعدما طرد الرئيس السوري الراحل حافظ الاسد من بلاده زعيم حزب العمال الكردستاني(عبد الله أوجلان) ،وهي الخطوة التي فسرتها تركيا بأن سوريا لديها الاستعداد لبدأ صفحة جديدة في العلاقات الايجابية بينهما ،والتي قابلتها تركيا بحضور رئيسها (أحمد نجدة سيزار) في مراسيم تشييع جثمان الرئيس السوري حافظ الاسد الذي وافاه الاجل في) حزيران .... لتبدأ مرحلة مغايرة لما كان سائدا بينهما[١١].

حيث شهدت العلاقات التركية – السورية نقلة نوعية خلال السنوات التالية ولاسيما أبان حكم حزب العدالة والتنمية لتركيا عام فقد قام الرئيس بشار الاسد بزيارة تأريخية لأنقرة في كانون الثاني ،والتي كانت الأولى لرئيس سوري منذ عام ،بمثابة محطة تأريخية في العلاقات بين دمشق و أنقرة . و قد تم خلال الزيارة توقيع أتفاقية لأنشاء منطقة تجارة حرة بين البلدين بشكل غير مسبوق ، والتي بلغت مليار دولار عام ،و تطورت في العام التالي لتصل الى ملياردولار،كما أن هناك مشروعا لأنشاء خط أنابيب للنفط بين البلدين ،فضلا عن أرتفاع حجم الاستثمارات التركية في سوريا الى مستويات مرتفعة[١٢].

وكان تبديد المخاطر و التهديدات المتبادلة هدفا أوليا من أجل أرساء العلاقات الثنائية على أساس سليم ، ولذلك أفتتحت تركيا عهدا جديدا لتعزيز الثقة لدى سوريا من خلال أسقاط مشكلة دعم حزب العمال الكردستاني من أجندة المباحثات بينهما، وهي المشكلة التي كانت تمثل التهديد الاكبر للعلاقات بين البلدين . بالرغم من أن مشكلة المياه تعد من ابرز بؤر التوتر بينهما، ولذا فقد شرعت كلتا الدولتين في تجاوز هذه المسألة من خلال أتخاذ قرار بأنشاء سد مشترك على نهر العاص، والسماح لسوريا بالري فوق مساحة قدرها – كيلو متر على حدود دجلة. كما تأسست آلية للحوار السياسي رفيعة المستوى بمشاركة العديد من وزراء البلدين، بدأت الدولتان بعملية تكامل على أثر أتفاقهما وتوقيعهما على أتفاقية مشتركة[١٣].

–للمزيد من التفاصيل حول الزيارات المتبادلة بين المسؤولين الاتراك و العراقيين أنظر: صحيفة الصباح،زيارة رئيس الوزراء التركي الى العراق،العدد) في : ---) .

[11] حول الدور و المكانة التي باتت تتمتع بها تركيا بعد الحرب الباردة ،أنظر:أحمد داوود أوغلو ، العمق الاستراتيجي:موقع تركيا و دورها في الساحة الدولية،ترجمة،محمد جبار ثلجي و طارق عبد الجليل، مركز الجزيرة للدراسات،الدار العربية للعلوم بيروت،ط 1) .

[12] 1.عقيل سعيد محفوض ،سوريا و تركيا:الواقع الراهن و أحتمالات المستقبل ،بيروت :مركز دراسات الوحدة العربية : : . 1 1

[13] .وليد رضوان،العلاقات العربية التركية ،بيروت،شركة المطبوعات للتوزيع والنشر،) 1 .

وفي حين أن الادارة الامريكية في عهد الرئيس جورج بوش الابن ،أبدت تحفضات شديدة في شأن التقارب التركي– السوري ،كونه لايساعد أستراتيجيتها الهادفة لعزل سوريا ،الا أن ألتزام أنقرة المتزايد عبر زيارات متبادلة لمسؤلين رفيعي المستوى و بناء علاقات شخصية حميمية بين عائلتي الرئيس بشار الاسد و رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان و تكثيف المبادلات التجارية،كان بعيدا عن اي أعتراض يذكر،حتى وقوع جريمة أغتيال رئيس الوزراء اللبناني رفيق الحريري في شباط) . لقد بذلت حكومة أردوغان جهودا كبيرة للحفاظ على سياسة الألتزام تجاه سوريا، خصوصا خلال الاشهر الخمسة عشر التي تلت أغتيال الحريري، عندما ظهر أن أنقرة هي من العواصم العالمية التي تميل الى الاكتفاء بعلاقات عمل عادية مع دمشق في ظل الشكوك حول التورط السوري في أغتيال الحريري و الشعور بالخسارة الفادحة لغياب شخصية أستثنائية مثل الحريري عن المسرح الاقليمي[١٤].

كما أن تركيا ومن اجل تاكيد دورها الاقليمي و حضورها في معظم الملفات الساخنة التي يشهدها الاقليم ولاسيما في موضوعة الصراع العربي– الاسرائيلي،فأنها نجحت بشكل كبير حينما رعت مفاوضات غير مباشرة بين دمشق و تل أبيب على مدار عامين ،ولم يكشف عنها ألا بعد منتصف عام) ،فقد أستغل حزب العدالة و التنمية متبنياته الاسلامية و نزعته الاعتدالية في بناء جسر من الثقة بين الطرفين الاسرائيلي و السوري في قدرته على أدارة مفاوضات غير مباشرة مع الطرفين ،ربما تتطور الى مفاوضات مباشرة في مرحلة لاحقة لولا الأحداث التي شهدها الاقليم والتي سوف نتناولها فيما بعد . ألا أن مانريد ذكره بهذا الصدد ،هو عدم أقتصار الدور التركي على تهيئة البيئة المناسبة لتشجيع مفاوضات غير مباشرة بين أسرائيل وسوريا بواسطة مسؤولين رسميين أتراك عملوا كوسطاء بعد ثماني سنوات من فشل اخر جولة من المفاوضات بينهما في عهد الرئيس الامريكي السابق بيل كلنتون، ولكنها عملت في الاشهر التي سبقت العدوان على غزة للتوسط في المفاوضات بين أسرائيل و الفلسطينيين، كما عملت على تنسيق جهودها مع بعض المسؤولين اللبنانيين لأحتواء الأزمة اللبنانية( ) –)) ،ومن أجل أنجاز هذا الدور قامت بتوجيه دعوة الى زعيم حركة حماس خالد مشعل وغيره من قادة حماس الى أنقرة

وفي الواقع أظهرت تركيا أهتماما بأداء دور الوسيط بين سوريا و أسرائيل منذ العام) ،ففي أثناء زيارة رئيس الوزراء السابق أيهود أولمرت الى أنقرة في شباط) حيث أبدا الاسرائيليون حاجتهم الى الدور التركي لجلب سوريا الى طاولة المفاوضات لأعتقادهم أن تركيا تمثل صمام أمان في الشرق الاوسط ولأن تركيا هي الدولة المسلمة الوحيدة في المنطقة التي لها علاقات قوية مع أسرائيل في المجالين الدبلوماسي والعسكري ... أن لا أحد باستثناء رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان يستطيع أن يؤدي

---

[14] **بشار صالح أوغلو ،تركيا و مشروع الشرق الاوسط الكبير،ترجمةغزال يشيل أغلو،شؤون الاوسط، بيروت، العدد ..4 خريف .. 4 .**

دورا بناءا لأطلاق المفاوضات بين سوريا و أسرائيل بسبب علاقته الشخصية مع الرئيس السوري بشار الاسد[١٥].

على أن الدفء الذي ساد العلاقات التركية السورية ما لبث أن تحول الى جليد بسبب نسائم الربيع العربي التي اجتاحت المنطقة و منها سوريا والتي دفعت تركيا الى تبني مطالب الرأي العام السوري الداعي الى أجراء تغييرات جذرية في النظام السياسي السوري والتي تبدأ برحيل الرئيس السوري وتأسيس نظام ديمقراطي تعددي ، الامر الذي ردت عليه سوريا بالرفض ،معتبرة الموقف التركي تدخلا بالشؤون الداخلية السورية ، ولم يتوقف الامر عند هذا الحد وأنما تفاقم أكثر حين قامت الخا رجية التركية ممثلة بوزيرها أحمد داوود اوغلو بأبلا غ القيادة السورية رسالة من المجتمع الدولي ولاسيما الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا وفرنسا و الهند، بضرورة أمتناع الجيش السوري عن أستهداف المدنيين المطالبين بالحرية و الديمقراطية ،ولاتزال تداعيات الوضع الداخلي السوري تلقي بآثارها على العلاقات التركية السورية التي لم تعد الى سابق عهدها في ظل قراءة تركية لما يجري في الاقليم مفادها أن التغيير السياسي قادم لامحالة بغض النظر عن الوقت،وبالتالي لاينبغي لها – اي تركيا– الوقوف مع نظام سياسي لا يحضى بالدعم و التأييد الشعبي[١٦].

المطلب الثالث:الموقف التركي من أطراف الصراع العربي–الاسرائيلي

منذ العام – و صعود حزب الرفاه الاسلامي الى السلطة ،بدت علاقات تركيا بأسرائيل بمثابة ميزان للمعادلة الاسلامية – الكمالية في السلطة في تركيا ، وبالرغم من أن المؤسسة العسكرية أستطاعت أجبار الحكومة التركية آنذاك من توقيع أتفاقيات مهمة في مجال التعاون العسكري مع أسرائيل . الاأنه و منذ العام

دخلت العلاقات التركية مع أسرائيل مرحلة أتسمت بالفتور بسبب أستخدام أسرائيل للقوة المسلحة المفرطة ضد الفلسطينيين في قطاع غزة و الضفة الغربية ،أن قطاعات كبيرة من النخب السياسية التركية أيدت الموقف التركي المندد بممارسات الاحتلال الاسرائيلي .وقد يكون بداية و جذور هذا التحول بالعلاقة نجدها في موقف رئيس الوزراء الراحل بولند أجاويد الذي تحدث عن أبادة للشعب الفلسطيني على أيدي الاحتلال الاسرائيلي [١٧].

وفيما يعد تصعيدا لا سابق له في سياق الاحتجاج التركي على السياسة الاسرائيلية ،أتهم رجب طيب أردوغان أسرائيل بممارسة أرهاب الدولة ضد الفلسطينيين. وهو أمر أنسجم مع مشاعر الغضب لدى الجمهور التركي الواسع ،وربما ألتقط أردوغان أهمية الاستجابة للموجة المعادية لاسرائيل في المجتمع التركي أنطلاقا من حسه الشعبي السليم ،والتي بلغت ذروتها خلال العدوان الاسرائيلي ضد لبنان صيف عام ومع قوة الاحتجاج الشعبي راحت قيادة حزب العدالة و التنمية تصعد من مواقف التنديد بأسرائيل . وعلى سبيل المثال

---

[15] خليل العناني،مع الولايات المتحدة الامريكية...مصالح أستراتيجية متبادلة،في كتاب تركيا بين تحديات الداخل و رهانات الخارج ،مجموعة باحثين ،مصدر سبق ذكره،ص ... .

[1] محمد نور الدين ،تركيا و العدوان الاسرائيلي على لبنان:أدوارو توازنات،مجلة شؤون الاوسط،بيروت،مركز الدراسات الاستراتيجية،العدد ... ،صيف .. 1 وما بعدها.

[17] صحيفة الشرق الاوسط،العدد daoS: في17 ايلول . . . .

،تحدث أردوغان في أجتماع طارىء لمنظمة المؤتمر الاسلامي في ماليزيا محذرا من أن حرب لبنان يمكن أن تقود الى "صدام الحضارات" في غضون ذلك كان نواب العدالة و التنمية يصدرون تباعا أداناتهم الخاصة بالسلوك العدواني الاسرائيلي[١٨].

وفي أثناء الاسابيع الثلاثة لحرب غزة التي بدأت عقب ستة أشهر من الهدنة بين أسرائيل و حماس،فأن تركيا أخذت منحى مختلفا بعد أن قام رئيس وزرائها بألقاء اللوم بشدة على أسرائيل منذ اليوم الاول للاعتداء على غزة و أستمر اردوغان في مهاجمة أسرائيل بعنف وصولا الى حد مسآءلته "هل لأسرائيل الحق في أن تكون عضوا في الامم المتحدة " معلنا أن زعماء أسرائيل لن يفلتوا من عقاب التاريخ بسبب المأسآة التي أوقعوها بالفلسطينيين في قطاع غزة ،ليبلغ الانتقاد التركي ذروته في المنتدى الاقتصادي العالمي في دافوس السويسرية عام حين غادر رئيس الوزراء التركي المنصة بشكل عنيف بعد مناقشة حامية مع الرئيس الاسرائيلي شمعون بيريس[١٩].

وبغية التضامن مع الموقف الفلسطيني الداعي الى فتح الحصار عن غزة ، قامت تركيا بأرسال سفينة مساعدت أنسانية أليها الأمر الذي جابهته أسرائيل بالقوة المسلحة و قتل تسعة اشخاص أتراك واجبار السفينة على الرجوع الى تركيا ،وهو الموقف الذي اثار موجة أستياء عارمة ضد أسرائيل وعلى المستويين الشعبي و الرسمي التركي الذي طالب بضرورة تقديم أسرائيل أعتذارا رسميا لها و تعويض مادي لأسر الضحايا الامر الذي رفضته أسرائيل حتى الآن مما دعا تركيا الى طرد السفير الاسرائيلي و تعليق العلاقات معها حتى تسيجيب للشروط التركية ،كل ذلك كان السبب وراء التدهور في العلاقات بينهما كما بلغ الانتقاد التركي ذروته في خطاب رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان في الاجتماع الدوري لأعضاء الجمعية العامة للأمم المتحدة في أيلول حين وصفها بأنها تمارس" أرهاب الدولة"[٢٠].

ومما لاشك فيه ان المواقف التركية الاخيرة كانت موضع رضا وأستحسان الموقف العربي على الصعيدين الرسمي و الشعبي سيما في ظل دعوة و رغبة عربية في الموافقة على استصدار قرار دولي يمنح فلسطين الحق في نيل عضوية الامم المتحدة .

المبحث الثالث : السياسة الخارجية التركية تجاه آسيا الوسطى و القوقاز.

لقد تمكنت تركيا بفضل ظاهرتين متابينتين من حيث الطبيعة والاهمية " من تعويض" تقلص قيمتها الاستراتيجية بالنسبة الى العالم الغربي ،نتيجة للتحولات التي اسفرت عن أنهيار الانظمة الشيوعية شرق أوربا مما فتح أفاق جديدة امام الدبلوماسية التركية نتيجة التفكك الكامل للامبراطورية

---

[18] نظام ماريديني،محاولة لقراءة العلاقة التركية – الاسرائيلية،السفير،18--- .وللمزيد بشأن تدهور العلاقات التركية الاسرائيلية أنظر:حسني محلي،فتور في العلاقات بين أنقرة و تل أبيب،المستقبل، . أيار) .

[19] ميشال نوفل،مصدر سبق ذكره،ص19 .

[20] 2.وليد رضوان،مصدر سبق ذكره،ص rr .

السوفيتية وأنعكاساته في القوقاز و اسيا الوسطى،حيث تعيش شعوب لها جذور مشتركة مع اتراك الاناضول فضلا عن الر وابط القوية التي تعززها تيارات التبادل عبر المجتمعات ،و هكذا تم الاعتراف فعلا بظهور " عالم تركي " كان خارج حسابات الرؤية الرسمية ، وهو عالم يشمل جمهوريات مستقلة ،و يمثل هذا العالم المتواصل جغرافيا من البلقان الى سنجان و تركستان الشرقية و الشامل سكانيا نحو مليونا من الناطقين باللغة التركية ، حالة جيوستراتيجة اخذت تزداد أهمية يوما بعد يوم ،علما ان الاشارة الى العالم التركي كانت امرا مشبوها في تركيا منذ تأسيسها و لا سيما ابان الحقبة الاتاتوركية انطلاقا من الحرص على انقاذ منطقة القلب من الامبراطورية العثمانية المنهارة[٢١].

الا ان النظرة الى الدور المركزي لتركيا في منطقتي القوقاز و آسيا الوسطى تبدلت مع انفجار النزاع بين الارمن و الاذربيجانيين ،و ظهر هذا التبدل في وضوح مع الاضطرابات التي شهدتها جمهورية اذربيجان السوفيتية سابقا في كانون الثاني) ،و التي بلغت ذروتها مع اقتحام القوات السوفيتية لمدينة باكو ،و بذلك وجدت تركيا نفسها " محاورا " للشعب الاذربيجاني عبر فضائية الاتصال التي نقلت معاناة سكان باكو الى الرأي العام التركي . وكشفت المأساة الاذربيجانية ، عقب التقارب التركي – الاذربيجاني ،العرى الوثيقة بين اتراك الاناضول و الاذريين ، بحيث بات مستحيلا على اية حكومة في أنقرة تجاهل ابعاد هذا التلاحم الشعبي بذلك بدا أن القرار التركي أكثر تأثرا بالرأي العام الداخلي في صياغة السياسة الخارجية، وفي زخم هذا الانفعال زادت تركيا ولاسيما في عهد تورغوت أوزال من زيارات مسؤوليها الى تلك البلاد، دون الارتكاز الى منهجية واضحة المعالم تحكم السياسة الخارجية التركية[٢٢].

الا أنه و مع بدايات تسعينيات القرن الماضي بدأت تركيا تنظيم علاقاتها مع القوقاز و آسيا الوسطى في أطار مؤسساتي ، حيث وفي عام) عقدت قمة الدول الناطقة باللغة التركية واتفقت على ان تعقد بشكل مستمر ،و أنطلق ايضا مشروع "العشرة الاف طالب" والذي لايزال العمل به حتى الآن" دعما للتعليم في تلك الدول ومحاولة لخلق جيل يؤمن بالثقافة التركية وخلق نخبة مرتبطة بها فكريا، وبالرغم مما قيل في تلك المدة من سياسة تركيا الخارجية الا أنها مثلت الاساس العمليلها فيما بعد لتأحذ تلك السياسة بعدا أقتصاديا يضيف لها زخما وحافزا مضافا لحركتها تجاه آسيا الوسطى و القوقاز[٢٣].

فبعد تفكك الاتحاد السوفيتي عام تحول حوض بحر قزوين الى منطقة جديدة تمثل أهمية كبيرة من حيث الطاقة العالمية و البعد الجيو سياسي . أن الاهمية التي أولتها الحكومة التركية و لاسيما عام وما يليه لبحر قزوين تتأتى من كونها اولا منطقة مستقرة بالمقارنة مع منطقة الشرق الاوسط ،وثانيا من كونها منطقة غنية بأحتياطي كبير من الطاقة ، وقد بدأ يتكون وعي مفاده بأن هذه المنطقة يمكن ان تمثل بديلا بالنسبة الى الدول التي تعتمد على أستيراد الطاقة ولاسيما الدول الاوربية . وفي هذه النقطة

---

[21] أنظر نص خطاب أردوغان في الجمعية العامة للامم المتحدة في 21 أيلول .

[22] جاسر الشاهد،السياسة التركية تجاه جمهوريات آسيا الوسطى ،السياسة الدولية ، القاهرة:مركز الاهرام للدراسات الاستراتيجية، العدد) .

[23]محمد نور الدين،تركيا في الزمن المتحول:قلق الهوية و صراع الخيارات،بيروت :رياض الريس، 23 .

بالذات –أي تأمين الطاقة – فأن تركيا تمثل بالنسبة لأوربا ،الدولة المفتاح ، فقد سوقت تركيا نفسها على أنها ممرا آمنا من اجل تأمين الطاقة ، الامر الذي جعلها تبدو وكأنها في تنافس مع روسيا[٢٤].

ومن أجل ادراك أهمية حوض بحر قزوين بصورة أفضل ،من الضروري النظر الى المخزون الهايدروكاربوني، حيث يعتقد أن مخزون حوض بحر قزوين من البترول ما بين الى مليار برميل ، أما المخزون من الغاز الطبيعي فيعتقد أنه يبلغ ما يقارب من ترليون قدم مكعب. ومن ترجمة هذا الاهتمام الاقتصادي – الجيوسياسي الى واقع ملموس فأنها أنشأت و بالتعامل و التنسيق مع جورجيا و أذربيجان ،مشروع خط أنابيب باكو – تفليس –جيهان و الذي يتكفل بنقل بترول أذربيجان –و ربما آسيا الوسطى و بشكل خاص كازاخستان–عبر جورجيا الى ميناء جيهان التركي الواقع على البحر الابيض المتوسط ، و فعلا تم أنشاء هذا المشروع عام) وأفتتح رسميا في تموز)[٢٥].

بالاضافة الى ذلك فأن توسيع هذا الخط لكي يربط كامل مناطق آسيا الوسطى و بخاصة حقول نفط كازاخستان، مما سيزيد من الاهمية الاستراتيجية له بالنسبة الى تركيا لأنه سيحولها من دولة غير مؤثرة في مجال الطاقة الى دولة ذات تأثير كبير،و بالنتيجة فأن تركيا في المرحلة التي نتحدث عنها ( ) –) أنتهجت سياسة الدولة الجسر وبدعم من الولايات المتحدة الامريكية ،مما جعلها تبدو وكأنها في حالة تنافس مع روسيا ،التي تعرضت للأبتزاز من قبل الولايات المتحدة ،بوسائل وأساليب تركية.بيد أن الاخيرة وهي تتعامل مع هذه الفرصة التاريخية الكبيرة بحماس زائد ،تعاملت ايضا تعاملا طورانيا او قوميا ،أعطت أنطباعا من الخارج على أنها تتعامل على هذا النحو، مما أثار أنزعاج روسيا ،ما حدا بالاخيرة الى أعتماد" مبدأ الجوار" وتحسين علاقاتها مع هذه الجمهوريات وأنسجاما مع هذه السياسة فقد أعلنت روسيا أنها تعد مناطق الاتحاد السوفيتي السابق ،مناطق نفوذ بالنسبة أليها،وأن الفراغ الحاصل سوف تقوم هي بملئه.وفي هذا الاطار ،فأنه و بالرغم من النجاح الذي حققه خط أنابيب باكو –تفليس – جيهان لم يتمكن من كسر سيطرة روسيا على خطوط أنابيب منطقة بحر قزوين[٢٦].

ولعل من المفيد التذكير هنا ،أن الخطأ الذي أرتكبته السياسة الخارجية التركية أبان تلك الفترة و المتمثل بعدم الأخذ بنظر الاعتبار المصالح الروسية عند التعامل مع دول آسيا الوسطى و القوقاز ،قد تم تصحيحه و ألانتباه اليه ولاسيما بعد أستلام حزب العدالة و التنمية للحكم في تركيا عام) ،ولعل الزيارة التي قام بها الرئيس الروسي يومي كانون الاول) ،والتي تعد الاولى منذ عام) ،توضح المدى الذي أخذه مسار تحسين العلاقات بين البلدين حيث قام على اثر ذلك رئيس الوزراء التركي رجب طيب

---

[24] **ابراهيم عرفات ،آسيا الوسطى:التنافس الدولي في منطقة مغلقة، القاهرة :مجلةالسياسة الدولية،مركز الاهرام للدراسات الاستراتيجية،العدد 2) .**

[25] **محرم أكشي،في آسيا الوسطى و القوقاز:تأمين جسور الطاقة،في كتاب تركيابين تحديات الداخل و رهانات المستقبل،مجموعة باحثين،ص25**

[2] **Suat Kiniklioglu .”Turkey and Russia:Partnership by Exclusion”. Turkish policy Quarterly: vol.8,no.2,p,34,200 .**

اردوغان في كانون الثاني) بزيارة روسيا ،وبعد ذلك توالت الزيارات المتبادلة لمسؤولي البلدين بين عامي)-) حتى وصلت الى ست زيارات مما يشير الى القفزة التي عرفتها العلاقات بالمقارنة مع المراحل السابقة . وكان نتيجة تحسن العلاقات الروسية التركية أثر أيجابي مكن أنقرة منتطوير علاقاتها مع دول منطقة القوقاز و آسيا الوسطى دون الدخول في أجواء من التنافس والصراع[٢٧].

بيد أن النزاع بين روسيا و جورجيا في منطقة القوقاز بين - ،قد غير التوازنات الاقليمية في المنطقة ،ذلك أن محور تركيا – جورجيا – أذربيجان هو الذي وقف حجر عثرة في طريق جورجيا ،و على أثر هذا النزاع مباشرة وفي أسست تركيا منتدى الاستقرار والتعاون في القوقاز .وهو ما قاد بدوره الى ولادة مرحلة تطبيع العلاقات بين تركيا و أرمينيا .و منذ أيلول الى شباط خلال ستة أشهر تقريبا شهدت العلاقات بينهما مرحلة سريعة من التحسن لم تكن في الحسبان ،الا أنه مما يتوجب ذكره في هذا الصدد أن مرحلة تطبيع العلاقات بين تركيا و أرمينيا لايمكن تبسيطها الى مجرد علاقة بين دولتين دون أن تكون لها أثار أقليمية و دولية ،فالعلاقات بين الدولتين من منظور السياسة الدولية مرتبطة أرتباطا وثيقا بمواقف كلا من الولايات المتحدة و روسيا ،وفي الوقت نفسه مرشحة لأن تعزز جملة من التأثيرات على العلاقات التركية مع كلا من الولايات المتحدة و روسيا .

و الجدير بالذكر أن تطبيع العلاقات بين تركيا و أرمينيا و توسيع نفوذ تركيا في القوقاز قد يقلص من مناورات الولايات المتحدة والاتحاد الاوربي سيما بعد الصراع الجورجي – الروسي ،وفي المقابل بدا واضحا أن روسيا سوف لن تستقبل بأرتياح هذه التطورات التي تعني فيما بعد الحد من مجال التأثير الروسي في المنطقة ،وهذا ما أتضح جليا من خلال الاجتماع الثلاثي الذي دعت أليه روسيا في تشرين الاول عام في موسكو و الذي ضم روسيا و أرمينيا و أذربيجان من أجل أزاحة تركيا و عزلها[٢٨].

ونستخلص مما سبقأن تركيا تتوافر على أدوات عمل لأحياء الاسلوب العثماني في أدارة العلاقات الخارجية من أجل تأمين دوائر نفوذ لها ليس بالمفهوم الامبريالي. وعلى هذا الاساس تصبح أرمينيا و جورجيا ضمن دائرة النفوذ التركية ، ويكون على أنقرة في حال اتباعها سياسة عثمانية جديدة ألتزام موقف متوازن بين أذربيجان و أرمينيا يمكنها من الاضطلاع بدور أكبر في منطقة القوقاز، وبخلاف ذلك تتحول منطقة القوقاز الى منطقة تجاذب بين تركيا المسلمة و العالم المسيحي،كما هو الحال في قبرص ،الامر الذي قد يوقعها في عزلة تؤدي الى خسارتها للدور الذي تتطلع اليه من آسيا الوسطى الى البقان[٢٩]. و بالتالي وفر تفكك الاتحاد السوفيتي فرصة مناسبة جدا لبناء مجال جديد للنفوذ الاقليمي التركي والذي ما كان له أن يتحقق الا بأنتهاء الحرب الباردة من ناحية ، ولتعويض خيبة الامل الناجمة عن استبعاد طلب تركيا الانضمام الى الاتحاد الاوربي من ناحية اخرى ،مما أكسب السياسة الخارجية التركية تعريفا و مفهوما جديدين ،أتضحت أبعادها أكثر بعلاقاتها مع دول الجوار الاقليمي ومنها أيران.

المبحث الرابع:السياسة الخارجية التركية تجاه ايران

---

[27] **محرم آكاشي،مصدر سبق ذكره،ص .**

[28] **علي حسين باكير،تركيا:الدولة و المجتمع:المقومات الجيو– سياسية و الجيو– أستراتيجية ،في كتاب تركيا بين تحديات الداخل و رهانات المستقبل،مجموعة باحثين،مصدر سبق ذكره،ص .**

[29] **حازم صاغية ،تركيا و الارمن،صحيفة الحياة، /29/ .**

تأريخيا مثلت أيران أحد عناصر التهديد بالنسبة لتركيا،سواء كمنافس أستراتيجي في المنطقة او كمصدر لعدم الاستقرار.وبعيدا عن التنافس المذهبي و الطائفي التاريخيين الطرفين بأعتبار ايران "أمتداد للامبراطورية الصفوية الشيعية في المنطقة" في مواجهة تركيا "وريثة الامبراطورية العثمانية السنية" فقد تأثرت العلاقة بين البلدين بالتطورات المتسارعة في المنطقة على مدار الاعوام التي تلت الاطاحة بالنظام السياسي في العراق عام [٣٠].

وفي الوقت الذي كانت فيه أيران تحصد ثمار أخطاء السياسة الامريكية في المنطقة و تمد نفوذها فوق" مربعات الشطرنج " العربية،كانت تركيا تسعى بكل قوة لأيجاد موطىء قدم لهامن خلال حيادها السياسي من جهة ،وقوتها الناعمة من جهة أخرى،بمعنى،اذا كانت أيران قد أستغلت حالة الفراغ التي نشأت جراء حالة أنهيار النظام السياسي في العراق عام وبالتالي أنهيار معادلة التوازن الاستراتيجي في المنطقة لمصلحتها ،فأن أنقرة قد حاولت ستغلال العداء الرسمي العربي المتزايد لطهران كي تمد نفوذها في فناءها الخلفي دون أستثارة النعرات العربية كقوة تسعى للهيمنة على غرار أيران[٣١].

وكان من مصلحة الولايات المتحدة الامريكية أن تشجع تركيا على القيام بمثل هذا الدورليس فقط لأحداث قدر من التوازن مع الثقل الايراني في المنطقة،و أنماايضا كمحاولة لقيام أنقرة بدور أيجابي لجهة علاقة أيران بالمجتمع الدولي . وقد التقطت تركيا هذا الخيط و بدأت في تنشيط سياستها الخارجية تجاه أيران . وقد ساعدها في مسعاها أمران[٣٢]:

- أن ثمة أرضية مشتركة بين الطرفين تتمثل في الهاجس الكردي و الخوف من تنامي نفوذ حزب العمال الكردستاني بما يهدد الاوضاع في كلا البلدين ،مما ادى الى تعاون أستراتيجي- امني كبير بين الطرفين .
- الامر الثاني:هو رغبة طهران في أيجاد نافذة محايدة تطل بها على المجتمع الدولي دون فقدان لهيبتها، وهو ما قد توفره لها علاقات جيدة مع أنقرة.

وفي عام وقع كلا البلدين أتفاق تعاون امني و الذي صنف بموجبه حزب العمال الكردستاني كمنظمة ارهابية ، ونظرا الى عضوية تركيا في حلف شمال الاطلسي ، فمن الواضح أن ايران كانت تسعى الى أستدراجها عن توجهها التقليدي ناحية الغرب ،وقد أتخذت طهران من مخاوف تركيا بشأن المسألة الكردية حجة مفيدة قد تضمن لها عدم أنضمام تركيا الى أي حظر أقتصادي ضدها او الى تحالف مع الغرب في حال حدوث مواجهة عسكرية بين الولايات المتحدة الامريكية و أيران ،كما مثلت الزيارة التي قام بها الرئيس الايراني احمدي نجاد لأنقرة في آب محطة مهمة في علاقات البلدين ،فهي اول زيارة يقوم بها نجاد لدولة عضو في حلف الاطلسي ، وعلى الرغم من عدم قدرة انقرة على اقناع طهران بالاستجابة لمطالب المجتمع الدولي المتعلقة بسلة الحوافز التي عرضتها عليها مجموعة الستة (اعضاء مجلس الامن +المانيا). الا أنها

---

[30] عمار جفال،التنافس التركي الايراني في آسيا الوسطى و القوقاز،الامارات العربية المتحدة،مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية،سلسلة دراسات أستراتيجية،العدد): (r 30.

[31] السيد محمد سعيد،الشرق الاوسط و عودة سياسات المحاور و الاحلاف،السياسة الدولية، القاهرة، مركز الاهرام للدراسات السياسية و الاستراتيجية،السنة 31،العدد ،نيسان 3 3.

[32] روبرت أولسن،المسألة الكردية في العلاقات التركية–الايرانية،ترجمةمحمد أحسان رمضان،اربيل،دار ئاراس، – 3232 .

استطاعت في ايار – و بالتعاون مع البرازيل من اقناع أيران على نقل كيلو غرام من اليورانيوم الايراني الضعيف التخصيب الى تركيا حيث ستتم مبادلته هناك بوقود نووي عالي التخصيب من قبل مجموعة فيينا التي تضم الولايات المتحدة و روسيا و فرنسا و الوكالة الدولية للطاقة الذرية ،والذي عد بمثابة أنجاز كبير للدبلوماسية التركية لانه لا يؤكد فقط عودة تركيا بقوة لأداء دور تركي أقليمي في الشرق الاوسط ،وانما على المستوى الدولي ايضا ،فتركيا بتوقيع الاتفاق السابق لم تنقذ أيران فقط من جولة جديدة من العقوبات القاسية التي كانت تعول عليها أسرائيل و الولايات المتحدة لشل قدرة الاقتصاد الايراني والاسراع بأسقاط النظام السياسي فيها ،وانما استطاعت ان تثأر لنفسها من واقعة أهانة السفير التركي في تل أبيب من جهة ،وأن ترد على قرار لجنة العلاقات الخارجية بمجلس النواب الامريكي الذي وصف ما حدث للأرمن من "مذابح على يد الدولة العثمانية أوائل القرن العشرين بأنه أبادة جماعية" " وهو الامر الذي ردت عليه تركيا حينها عبر أستدعاء سفيرها في واشنطن[٣٣].

بقي أن نقول أن أنقرة و بالرغم من أنها أرادت تأكيد حضورها الاقليمي الفاعل فأنها بنفس الوقت تحاول تبديد مخاوفها من الطموح النووي الايراني وما قد يؤدي اليه من خلل في التوازن الاقليمي وفق القراءة التركية و التي لم تكن تتفق مع الطروحات الغربية ولاسيما الامريكية الرامية الى تغيير النظام السياسي في أيران بأستخدام الخيار العسكري لمعاجة الملف النووي الايراني،وقد عبرت عن مخاوفها صراحة للولايات المتحدة من تكرار السيناريو العراقي في أيران مما يخل بالوضع الاقليمي تماما.

وقد كان البعد الاقتصادي هو الاكثر حضورا في العلاقات الايرانية – التركية طيلة المرحلة الماضية فقد وصل التبادل التجاري بين الطرفين الى نحو – مليار دولارعام ،ومن المتوقع أن يصل الى مليار دولار خلال الاعوام الاربعة القادمة. وفي مجال الطاقة فأن تركيا تعتمد بشكل كبير على النفط الايراني ، وهي تسعى لأستبدال أعتمادها على الغاز الروسي بنظيره الايراني، وبالفعل فقد وقع الطرفان في تموز على مذكرة تفاهم من اجل تطوير حقول الغاز في جنوب أيران و مد خط أنابيب من مدينة تبريز الايرانية و حتى مدينة ترابزون التركية،بالاضافة الى أنجاز مشروع خط أنابيب نابوكو الذي يمتد من تركمانستان مرورا بأذربيجان و جورجيا و تركياحتى بلجيكا في أوربا وذلك من أجل تقليل أعتماد الغرب على الغاز الروسي ،ومن المفترض أن ينتهي العمل من هذا الخط أواخر عام [٣٤] .

أن قوة تطور العلاقات السياسية بين تركيا و ايران حقيقة قائمة ،فأيران واحدة من أكبر مزودي تركيا بالطاقةو تركيا كذلك توفر بعض المنتجات التي تحتاجها أيران .وهناك مصالح مشتركة للبلدين في عدة مشروعات مثل مشروع نابوكو.وهناك توافق في الرؤى بين الدولتين في بعض الموضوعات السياسية وعلى رأسها القضية الكردية و وحدة الاراضي العراقية.وفي ظل هذه الاجواء فأن كلا الدولتين تحاولانأسدال الستار على بعض السلبيات التي عاشاها في

---

[33] حقي أوغور،تركيا و أيران ...البعد عن حافة الصدام،في كتاب:تركيا بين تحديات الداخل و رهانات الخارج ،مصدر سبق ذكره،ص ... .

[34] محرم أكشي،مصدر سبق ذكره،ص ....

الماضي ليدخلا مرحلة جديدة. .لا يوجد عائق يعيق تحقيق تركيا تعاونا مع أيران مثل ما حققته مع سوريا بداية ثم مع العراق فيما بعد.

الخاتمة

أن عملية تحديد الدور التركي الجديد لتركيا بعد تولي حزب العدالة والتنمية الحكم والسلطة فيها منذ عام وحتى عام وتقييمه من جديد تعد أصعب من غيرها ،لأرتباطه بفهم طبيعة بناء هذه الدولة الديناميكي و المتغير الى حد بعيد من ناحية، ولكونها تعيش في محيط أقليمي و دولي مضطرب وربما يشهد أهم مراحل تحولاته التاريخية من جهة ثانية.

ويبدو أن صانع القرار السياسي التركي قد تأمل كثيرا في أستثمار الممكنات التي أتيحت لتركيا بفعل أنتهاء الحرب الباردة، ألا أنه لم يتوافر على الأرادة السياسية الكافية لتحويلها الى برنامج عمل للمدة من – والتي بقيت حينها السياسة الخارجية تراوح مكانها ولم تتخذ بعد هويتها الجديدة حتى تولي حزب العدالة والتنمية للحكم فيها منذ عام لاسيما بعد أن أصبح ملف السياسة الخارجية يدار بشكل مباشر و مسؤول من قبل الثلاثي أردوغان –غول – أوغلو، و أول هذه الممكنات التي أدركها هذا الثلاثي هوضرورة تحول تركيا من دولة هامشية الى دولة مركزية أو محورية ليس من أجل تسويق أنموذجها التنموي و السياسي فقط،وأنما أبتغاء تأكيدهويتها التي طالما جهدت بالبحث عنها بسبب حالة التماهي الناتجة عن سياسة التغريب و العلمانية التي تبنتها نخبها السياسية طيلة مدة الحرب الباردة بسبب خضوع هذه النخب الى أملاءآت تلك الحرب التي منعتها من تأكيد ذاتها حيث الابصار كانت دائما تتجه صوب الغرب .

ان التغيير الذي حدث في البيئتين الدولية و الاقليمية أتاح لتركيا أعادة تعريف عمقها الاستراتيجي من خلال أعادة تأكيد روابطها مع الدول القريبة منها ولاسيما الدول العربية في لحظة تأريخية تعاني فيها هذه الدول من مآزق بنيوية هي الاخطر منذ الاستقلال وهو ما يخلق فراغا كبيرا في المنطقة تتقدم تركيا –موضوعيا– كي تشغله.وبسبب أختلال القدرات الواضح بين الطرفين،يبدو ان القراءة العربية للدور التركي الاقليمي في الشرق الاوسط تنطلق من أنه حقيقة واقعة لا يجب الوقوف أمامها، بل التعامل معها لتعظيم المكاسب منها ،سيما في ظل تصاعد الدور الايراني المنافس له، الامر الذي يضغط على تركيا من أجل اخضاع الابعاد الجيو ثقافية و الجيو سياسية والجيو أقتصادية لتقييم شامل بوصفها معايير للسياسة الخارجية و القدرة على تفعيل الوسائل الاستراتيجية التي يتطلبها التقييم في أطار متكامل من التوازن و التنسيق،و توجيه تلك الاستعدادات الاولية نحو أنتاج سياسة خارجية ترتكز على منظور طويل المدى وعقلاني، سوف يحقق لتركيا العبور الى مرحلة أكثر ملائمة للأوضاع الدولية الاكثر استقرارا التي ستشكلها التوازنات الاقليميةو الدولية الجديدة .

بقي أن نشير الى أن أحداث التغيير التي تشهدها المنطقة العربية –الربيع العربي– قد فسح المجال واسعا امام تركيا لأن تمارس دورا أقليميا فاعلا سيما بعد نجاحها بتسويق انموذجها السياسي القائم على التوليف الأسلاموي–التنموي الى الحد الذي دعا بعض النخب السياسية العربية لأن تسمي أحزابها بنفس الاسم الحاكم في تركيا حاليا ،في أشارة الى التأثير الذي باتت تتمتع به تركيا على المستوى الاقليمي .